

كتل سياسية تنضم الى صفوف المقاطعين لجلسة السبت.. وتحالف "انقاذ وطن" محرج امام اغلبيه الثلثين



واعلن رئيس الكتلة الصدرية النيابية حسن العذاري، يوم الاربعاء (23 اذار 2022)، عن تشكيل تحالف "انقاذ وطن" رسميا وتسمية ريبر احمد مرشحا لرئاسة الجمهورية ومحمد جعفر الصدر كمرشح لرئاسة الوزراء المقبلة.

وقال العذاري في مؤتمر صحفي مشترك مع قيادات التحالف الثلاثي، ان "التحالف ماضٍ بتشكيل حكومة الأغلبية الوطنية ويتعهد بإكمال المسيرة الإصلاحية وخدمة الشعب عبر برنامج حكومي واضح وشفاف".

هذا واعلن محمد جعفر الصدر ترحيبه بترشيحه لرئاسة الوزراء، داعيا الى "العمل على استعادة الدولة التي يطمح لها جميع أبناء العراق".

كما تعهد المرشح لرئاسة الجمهورية ريبر احمد بـ "العمل من اجل تثبيت دعائم دولة مؤسساتية عصرية تلبي تطلعات المواطنين".

لن يتحقق نصاب البرلمان

في الوقت ذاته، استبعد الاطار التنسيقي انعقاد جلسة البرلمان يوم السبت المقبل والمخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية بسبب عدم اكتمال النصاب بحسب قوله.

واكد الاطار التنسيقي، اليوم الخميس (24 اذار 2022)، في بيان تلقى "المطلع"، نسخة منه، "اهمية استمرار الحوارات البناءة مع بقية القوى الأخرى لتحقيق مزيد من التفاهات التي تسرع في استكمال الاستحقاقات المقبلة".

واشار الى انه "عمل على إنتاج ثلث ضامن قادر على إيقاف أي مشروع يضر بحقوق مكونات الشعب سيما الكتلة الأكبر منه وتعديل أي انحراف بمسار العملية الديمقراطية".

في الوقت ذاته، اكدت حركة الجيل الجديد في بيان ان "كل الخيارات مفتوحة امام الحركة سواء بانسحاب مرشحنا لرئاسة الجمهورية و عدم مشاركتنا بالجلسة أو البقاء على مرشحنا والاشتراك في الجلسة".

الاطار يمتلك الثلث المعطل

ويرى سياسيون ان استقطاب الاطار التنسيقي لعدد من النواب المستقلين وايضا الذين كانوا منتمين لتحالفات اخرى مكنه من امتلاك الثلث الضامن لعدم عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية.

ويقول السياسي المستقل محمد اكرم الغريزي خلال حديثه لـ "المطلع"، ان "في حال انضم النواب المستقلين الى التحالف الثلاثي وانهقدت جلسة انتخاب رئيس الجمهورية وتم تمرير المرشح للرئاسة فأنا رئيس الوزراء المقبل سيمر بسهولة".

واضاف الغريزي ان "في المقابل فأنا رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي يؤكد ان الاطار التنسيقي تمكن من تشكيل الثلث الضامن واذا تعرقل تمرير رئيس الجمهورية فأنا تحالف انقاذ وطن سيلجأ الى العودة للتفاوض مع باقي القوى السياسية للمضي بتشكيل الحكومة المقبلة".

وتابع ان "الاطار التنسيقي اصبح بيده الثلث الضامن بعد انضمام الاتحاد الوطني الكردستاني الى صفوفه اضافة الى نواب من تحالف السيادة ونواب اخرين مستقلين".

واشار الى ان "قوى الاطار التنسيقي ليس لديها أي مشكلة بشأن مرشح رئيس الوزراء وانما المشكلة هي عدم اشراكها في عملية تشكيل الحكومة"، مبينا ان "الاحزاب التي سيخرج منها رئيس الوزراء الجديد يجب

ان تكون على مستوى المسؤولية من ذلك امام الشعب العراقي".

وكان عدد من نواب الاتحاد الوطني الكردستاني، قد اعلنوا، اليوم الخميس (24 اذار 2022)، عن دخول الاتحاد مع الاطار التنسيقي ضمن المقاطعين لجلسة السبت البرلمانية.

مخرج الانسداد مع الاطار

أشار رئيس الوزراء الأسبق، ورئيس ائتلاف النصر حيدر العبادي الى ان عدم التوافق بين الاطار التنسيقي والتحالف الثلاثي قد لا يخرج العملية السياسية من حالة الانسداد الحالي.

وقال العبادي في بيان تلقى "المطلع"، نسخة منه، مهنئاً الصدر وبارزاني والحلبوسي والخنجر بإعلان تحالفهم، انه يأمل "بأن يبدؤوا أولى خطوات إنقاذ وطن بالحوار الجاد ضمن إطار تنسيقي وطني لإيجاد مخرج لأزمات البلاد والانسداد".

وأضاف ان "البلاد لا تعمر ولا يتم خدمة مواطنيها من دون تكاتف وتعاون المخلصين بعيداً عن الغنائم والامتيازات".

في السياق ذاته، ترى عضو ائتلاف النصر راقية عبد الجبار، ان تحالف انقاذ وطن لا يمتلك حالياً اغلبية الثلثين في البرلمان، مقابل تمسك الاطار بالثلث المعطل.

وتقول عبد الجبار في تصريح لـ "المطلع"، ان "تحالف انقاذ وطن الجديد يمتلك قرابة 152 نائباً لغاية الان وهذا العدد لا يمثل اغلبية الثلثين في البرلمان".

وأضافت ان "الكتلة الأكثر عدداً في البرلمان هي لتحالف انقاذ وطن لكن لكنه لا يملك الكتلة التي تستطيع عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية".

واردفت ان "الاطار التنسيقي يملك حالياً ورقة الثلث المعطل"، مبينة انه "اذا ارادت القوى السياسية تمرير رئيس الجمهورية الوزراء وتشكيل الحكومة فلا بد التحالف مع الاطار التنسيقي او جزء من الاطار".

وتتجه الأمور نحو تأجيل جلسة مجلس النواب الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، بسبب استمرار عدم التوافق بين القوى الكردية والشيعة، بحسب ما يرى سياسيون ومراقبون، فيما لم يتبق من التوقيعات الدستورية الا أيام معدودة وهذا ما ينذر بدخول البلاد في فراغ دستوري، وسط تحذيرات من الوصول الى تلك الحالة وضرورة فتح الحوارات مجدداً بين القوى السياسية.

